مقاربة اجتماعية حول تطور السلطة السياسية وتنظيمها في المجتمع الليبي

مروى فرج القماطي

جامعة طرابلس

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على تطور السلطة السياسية في المجتمع الليبي وتنظيمها، ومدى التطور السياسي الذي شهد تحولات جذرية في أنظمة الحكم والسلطة، والتركيز على أهمية الدور الذي يقوم به النظام السياسي بشكل عام، والمحافظة على الأمن والاستقرار داخل المجتمع مع توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وفرض النظام والحد من الصراعات والحروب من أجل الاستقرار السياسي الذي يندرج تحت تنظيم السلطة السياسية وأخيراً بعد الخوض قي تطور السلطة السياسية في المجتمع الليبي قدمت الدراسة عدة توصيات لعلاج بعض الإشكاليات التي واجهتها.

الكلمات المفتاحية: السلطة السياسية، الدولة، النظام، الاستقرار السياسي، القوة.

Abstract:

This study aims to identify the development and organisation of political authority in Libyan society, and the extent of political development that witnessed radical transformations in the systems of government and authority, as well as focusing on the importance of the role played by the political system in general and maintaining security and stability within society while providing basic services to citizens and imposing order and reducing conflicts and wars for the sake of political stability that falls under the organization of political authority. Finally, after delving into the development of political authority in Libyan society, the study presented several recommendations to address some of the problems it faced.

مقدمة البحث:

السلطة السياسية هي القوة القاهرة، والحاكمة في جميع المجتمعات، وهي ظاهرة اجتماعية موجودة منذ القدم، عاشتها المجتمعات القديمة وعدّتها ضرورة من أجل الأمن، والسلامة، والاستقرار، فمنذُ القدم قد بدأ الوعي الإنساني بضرورة تنظيم السلطة السياسية حتى إنه قامت في العديد من المدن بالمظاهرات والثورات الشعبية والانقلابات السياسية من أجل رفع الظلم السياسي من قبل الحكام الجائرين، وتنظيم الحكم والسلطة.

ظهرت مظاهر تنظيم السلطة السياسية في العديد من الدول، وكانت متمثلة في صياغة الدستور، وبعض التشكيلات السياسية والحزبية، وتنظيم بعض الاختيارات السياسية عن طريق الاقتراع، ومحاولة قمع المؤسسة العسكرية التي تحاول فرض سيطرتها بالقوة على السلطة السيادية المدنية في بعض الدول، إن الوعي بتنظيم السلطة السياسية في المجتمعات يجعلها تتمتع بعدة مزايا منها الحرية السياسية والتطور والنمو الاقتصادي والعمراني، والحرية، وحقوق الإنسان.

فالسلطة بأنواعها: "السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية" مطالبة بممارسة مهامها ومسئولياتها تجاه الناس، وذلك بأن تكون صارمة في تطبيق القوانين وتنفيذ القرارات دون أي تهاون، هذا ما يحفظ للدول الراعية هيبتها ويجعل منها دولة قانون.

أهداف البحث:

التعرف على طبيعة السلطة السياسية ومفهومها: محاولة التعرف على أشكال تنظيم السلطة السياسية في المجتمع الليبي وتطوره.

أهمية البحث:

تتجلّى أهمية هذا البحث في التعرف على أهمية الخطط المستقبلية من أجل التنظيم السياسي في المجتمع الليبي، وطبيعة السلطة السياسية وتنظيمها من خلال الدراسة التاريخية للمفهوم.

حيث تتجلّى أهمية التنظيم السياسي في الاستقرار الاقتصادي، والاجتماعي للمجتمع فيترتب على التنظيمات السياسية سلطة جبرية وحتمية، تنفذ بالقوة من أجل حماية القوانين، وعدم اختراقها.

تساؤلات البحث:

ما مفهوم السلطة السياسية؟

ما أنواع السلطة السياسية؟

الإطار النظري ومنهج الدراسة:

تناول من خلال الإطار النظري المفاهيمي لطبيعة السلطة السياسية وتطورها وذلك من خلال معرفة طبيعة السلطة، وكذلك بيان أهمية أنواع السلطة التي تحكم المجتمعات، حيث إن هذا البحث يرتكز على توظيف نظرية الدور، ونظرية السلطة، الذي يؤكد على أهمية دور كل شخص في المجتمع للنهوض به، وكذلك سلطة الحاكم في تفعيل التنظيم السياسي في المجتمع، وإبراز المبادئ والأفكار الأساسية المتعلقة بعلاقة القوة والسلطة بالمجتمع.

فقد لا يوجد نظام سياسي واحد يمكن عدّه الأفضل؛ إذ يجب أن يكون النظام السياسي ملائما للظروف الخاصة بكل بلد، يتوافق ومتطلبات المجتمع وتحقيق العدالة والمساواة والحرية. حيث من الممكن تطبيق نظام سياسي ديموقراطي يستند لدستور يضمن احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والمعتقد، مع توفير قوة قضائية مستقلة، ومكافحة الفساد، وتحسين الحوكمة والشفافية، ففي حالة ليبيا مثلًا يتطلب ذلك التعاون والحوار بين جميع الأطراف المتصارعة، وتفعيل دور المجتمع المدني، وبعض الشركاء الدوليين. بهذا يمكن تحسين النظام السياسي، وتنظيم السلطة السياسية، مما

قد يحقق نوعًا من التحسن في حياة المواطن، وتعزيز الاستقرار السياسي والمجتمعي عامة.

ويمكن تلخيص أهم الأدوار التي يجب أن يقوم بها النظام السياسي بشكل عام في الآتي:

1 -الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي للدولة، وحماية المواطنين من الأضرار الجسيمة والاعتداءات الخارجية.

2 -توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل: الصحة، والتعليم، والإسكان والنقل، والكهرباء والماء، والصرف الصحي، وذلك بطريقة عادلة ومتساوية، ومن خلال توفير الفرص المتساوية للجميع.

3 -تحقيق التنمية الاقتصاديـــة، والاجتماعية المستدامـــة، وتوفير فـــرص العمـــل والاستثمار، وتعزيز التعاون الدولي؛ لتحقيق التنمية والازدهار المشترك.

4 -توفير العدالة، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمان توزيع الثروة والفرص بشكل عادل ومتساوٍ ودون تمييز.

5 -إدارة الشؤون العامة بطريقة شفافة ومسؤولة، وتطوير العملية الديمقراطية وتشجيع المشاركة السياسية، وتنمية المجتمع المدني.

6 -الحفاظ على السيادة الوطنية والتعبير عن التزام الدولة بالمواثيق الدولية والاتفاقيات الدولية، وتعزيز التعاون الدولي، وتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

7 -توفير الدعم والمساندة للمواطنين في حالات الأزمات والكوارث الطبيعية والحروب والصراعات، وتحقيق الاستجابة الفعالة والسريعة لحالات الطوارئ.

يجب على النظام السياسي تحقيق هذه الأدوار بطريقة فعالة ومسؤولة، وذلك من خلال توفير الإطار القانوني والمؤسساتي والتشريعي اللازم؛ لتحقيق هذه الأهداف.

ولطبيعة البيانات المكتبية المتعلقة بهذا البحث المتعلق بالبناء السياسي ووظائفه المتعددة، وفي تمازج العلاقة بين النظرية والمنهج، فقد استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي لملاءمته للموضوع انطلاقا من مفاهيم النظرية البنائية الوظيفية وإن كان للتنظير الصراعى دور في التحليل الوصفي للظاهرة.

المحور الأول:

الإطار المفاهيمي للسلطة السياسية:

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات البحثية أمراً ملحاً وضرورياً في البحث العلمي, وخاصة البحث الاجتماعي, حيث إن المفاهيم هي الوسيلة التواضعية للقارئ المتخصص وغير المتخصص لفهم وإدراكه البحث.

حيث تناول البحث مجموعة من المفاهيم ذات الدلالة؛ لتوضيح الغموض الذي يكتشف بعض المفاهيم:

السلطة:

هي خبرة إنسانية ذات قيمة قانونية ودستورية لها قوة الأمر والسيطرة في الاستخدام الشرعي للقوة. والقدرة على وضع القوانين والأنظمة، وتنفيذ القوانين والقرارات والفصل في المنازعات، والتحكم في شؤون المجتمع، واتخاذ ما تراه يؤثر علي حياة الأفراد والجماعات. السلطة السياسية هي عادة ما تتحكم في إدارة الشؤون العامة للدولة وتشمل التشريع، والتنفيذ، والقضاء، وتتمثل في الحكومة والبرلمان والرئيس والقضاء والجهاز الإداري في الدولة. وباختصار هي القدرة على جعل الأفراد يعملون أشياء معينة، أرادها الحاكم، وهي الطاعة المطلقة المتصلة بالامتثال لأوامر الحاكم من قبل الرعية أو المحكومين.

الدولة:

هي مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد، ويخضعون لتنظيم سياسي معين، وهي شخص معنوي يرمز إلى شعب مستقر على إقليم معين

حكاما ومحكومين بحيث يكون لهذا الشخص سلطة سياسية ذات سيادة، وللدولة ثلاثة أركان، وهي (الشعب، والإقليم، والسلطة السياسية)، ولذلك نعرف الدولة بأنها: كيان سياسي منظم مكوّن من مجموعة من الأفراد المقيمين على إقليم معيّن بصفة دائمة، تحت ظل حكومة مستقلة، ذات سيادة على إقليمها، قادرة على ضمان طاعة كل المقيمين فيها، وغير خاضعة لقوة مباشرة، أو سيطرة خارجيّة.

وتعد الدولة هي الوحدة الأساسية التي تدير شؤون المجتمعات البشرية، وهي تتكون من مجموعة من الأفراد يعيشون في نطاق جغرافي محدد، وتتمثل سيادتها في القدرة على تحقيق الأمن والاستقرار، وتحقيق الرفاهية، والتقدم الاقتصادي، والاجتماعي لسكانها.

ويمكن تعريف الدولة بأنها: كيان سياسي مستقل يمتلك القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها، وفقاً لسيادتها واستقلاليتها، وتتكون الدولة من أركان رئيسة تتمثل في الحكم الذي يشكل السلطة الرئيسة للدولة متمثلاً فيه الرئيس، أو الملك، أو الرئيس الأعلى، وتتمثل السلطة التشريعية في البرلمان أو مجلس الأمة والشيوخ، وتتمثل السلطة القضائية في القضاء، والمحاكم، والمجالس القضائية، وتتمثل السلطة التنفيذية في رئيس الحكومة أو الوزير الأول والوزراء. ولذلك فإنّ الدولة تتكون من مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل في العنصر البشري، والعنصر الطبيعي، ثم السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، إضافة إلي العنصر المعنوي أو السيادة والاستقلال، وأخيرا الاعتراف الدولي، إجرائيا والدولة هي هيئة اجتماعية ووحدة قانونية دائمة لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد تباشر الدولة حقوق السيادة عليها.

النظام السياسي:

هو نظام اجتماعي يقوم بعدة أدوار أو وظائف متعددة استناداً إلى سلطة مخولة له أو قوة يستند إليها, منها إدارة موارد المجتمع وتحقيق الأمن الداخلي

والخارجي وتحقيق أكبر قدر من المصالح العامة على الحد من التناقضات الاجتماعية. (بطرس، 1974، 242-247).

أي أنّ النظام السياسي هو الإطار الذي يحدد القواعد والإجراءات التي يتبعها النظام في إدارة الشؤون العامة للدولة، ويتضمن السلطات الثلاث الأساسية للدولة، إضافة إلى المنظمات والمجتمع المدني والإعلام، والقوانين والدساتير التي تحكم عمل الدولة، والنظام السياسي عادة ما يختلف من دولة إلى أخرى حيث يتم تحديده بناء علي القيم الثقافية والأيديولوجية والتاريخية لكل دولة، فمثلا بعض الدول تأخذ بالنظام الليبرالي، الذي يعتمد علي الحرية الفردية، بينما تعتمد دول أخري النظام الاشتراكي الذي يقر بالمساواة، والعدالة الاجتماعية.

القوة:

تعرف القوة في علم الاجتماع بأنها: قدرة الشخص على السيطرة والتحكم إما بالأشخاص أو بالموارد، والأيديولوجية أو بتسلسل الأحداث من حوله.

والقوة السياسية فإنها تعني القدرة على تحقيق الأهداف السياسية بالطرق القانونية والشرعية الدولية، وتتأثر هذه القوة بالدعم الشعبي، والمالي، والعسكري، والتأثير الإعلامي، والثقافي، والتحالفات الدولية.

القيادة السياسية:

القيادة السياسية هي عملية إدارة المجتمعات والأمم وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف السياسية المحددة. وتتميز القيادة السياسية بأنها تتطلب صفات ومهارات خاصة تمكن القائد من تحقيق النجاح من بيتها. الرؤية والتخطيط والتحليل والاتصال والتفاوض والتنظيم والإدارة، ولكل عنصر من هذه العناصر دور مهم في تحقيق الأهداف، ويتحمل القائد السياسي المسؤولية الكاملة عن الأحداث السياسية والمجتمعية (نواف، 1999، ص385).

المحور الثاني:

طبيعة السلطة السياسية ونشأتها:

تعد السلطة ظاهرة اجتماعية بحثه فمنذ القدم والمجتمعات الإنسانية تسعى إلى وجود تنظيم يحدد أسلوبها في الإدارة المجتمعية، فالمجتمع دون تنظيم هو عبارة عن هيكل فارغ لا يصلح للحياة الاجتماعية والإنماء الإنساني؛ لوجود الشخص في مجموعات اجتماعية هو امتداد إلى التنظيم السياسي لتلك المجموعات.

ولتنظيم هذه السلطة يجب وجود جهة مسؤولة ومخولة للقيام بالمهام التنظيمية لقيادة المجتمعات من أجل ضمان الحقوق والواجبات من قبل المواطن لصالح الدولة، وكذلك ضمان قيام الدولة بكامل مهامها وخدماتها لمواطنيها هذا ما يسميه جان جاك كروسو (العقد الاجتماعي).

وقبل تناول مفهوم السلطة السياسية يجب أولاً أن نتطرق لأهم أجهزة الدولة التي تفرض سلطتها السياسية، وهي عبارة عن مجموعتين من الأجهزة والأجهزة العملية المتمثلة في (الحكومة) إدارة الحبس والشرطة الحاكمة والبحث، أما المجموعة الأخرى فهي أجهزة أيديولوجية متمثلة في (الدين) وجهاز العائلة والمدرسة والقانون والسياسة والإعلام؛ بل إنّ السلطة الحقيقية ليست في الرئاسة أو الحكومة؛ بل أصبحت توجد في الشركات الكبرى وفي مخابر الأطباء وسنيورهات الخبراء، ولوبيات الأعلام، من هنا يمكننا أن نفهم دموع رئيس وزراء كندا، وإيطاليا حين حلت الكورونا ببلدانهم؛ لأنهم اكتشفوا أن ما يوجد بأيديهم من معلومات وبيانات، وما يعدون به وما يلتزمون به أمام الكاميرات هو ضباب في ضباب، أنهم مرغمون حتى على الكذب. (الصافي سعيد ص 51).

فقد نشأت السلطة السياسية عن طريق نشأة الحركات الاجتماعية وتطورت عبر مراحل التاريخ حيث إن الأصل في تشكيل السلطة السياسية والتنظيمية، يعود

إلى علم الاجتماع بشكل عام، وعلم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع والتنظيم بشكل خاص؛ لما تناوله العلماء من خلال تجاربهم الاجتماعية والسياسية في تنظيم المجتمعات من الناحية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

لفقد تطور مفهوم السلطة السياسية عبر المجتمعات في سياق التطور التاريخي لأنماط وجود السلطة السياسية في كل حقبة ومن خلال هذا التطور وجب التنويه على التطور المفاهيمي لتنظيم السلطة السياسية، وظاهرة تطورها عبر التاريخ، أي أن السلطة السياسية ضرورة من ضرورات قيام المجتمعات الإنسانية، من أجل بقائها واستمراريتها، حيث إن ضرورة انصياع الجماعة إلى أوامر النهي والطاعة من قبل الحاكم، وفق القوة الشرعية المقبولة اجتماعياً التي يجب أن تتميز بالشرعية القانونية. ومع ظهور السلطة السياسية كان ذلك يقتضي ظهور الدولة، حيث يطلق لفظ دولة على أي تجمع إنساني يخضع لمجموعة من القوانين التي تنظم المجتمع وتفرض سلطتها التنظيمية، ولذلك. فإن الدول الفقيرة ليست فقيرة في الموارد؛ بل فقيرة لأنها تفتقد المؤسسات السياسية القانونيا والإدارية الفعالة؛ لذلك نحتاج دوماً إلى فهم كيفية ظهور تلك المؤسسات وتطورها، وكيف بلغ بلد ما شكله السياسي الحالي، وظلت بلدان أخرى بشكلها الحالي أيضاً.

يُعرف علم الاجتماع السلطة على أنها قدرة شخص معين أو منظمة على فرض أنماط سلوكية لدى شخصٍ ما، تعدّ السلطة أحد أسس المجتمع البشري وهي مناقضة لمبدإ التعاون، إن تبني أنماط العمل نتيجة فرض السلطة يسمى الانصياع، والسلطة كمصطلح يمثل غالبية حالات القيادة. (الموسوعة الحرة، ويكيبيديا) وحيث إن مفهوم السلطة يندرج تحت علم الاجتماع السياسي، مما يجعله ظاهرة اجتماعية مركبة ومتداخلة، وأن الاستخدام الواسع لمفهوم السلطة يتداخل مع مفاهيم كثيرة مثل:

الدولة، والحكومة، والسيطرة، والقوة، والنفوذ، وهذه المفاهيم تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، وهي مرتبطة بالعلاقات الإنسانية والتنظيمات المؤسسية ويصعب تعريف السلطة بسبب تعدد صفاتها، وقد كانت ظاهرة السلطة منذ أقدم العصور وحتى هذا الوقت موضوع عناية واهتمام المفكرين والفلاسفة، ومع ذلك لا يوجد تعريف متفق عليه من قبل المجتمع، لذلك فإن تشخيص ماهية السلطة ووظائفها وطبق العلاقات التي تقوم عبرها وخلالها يختلف من باحثٍ إلى آخر، باختلاف منطلقاته النظرية والأيديولوجية.

وإذا استعملنا" المنتظم السياسي "بهذا المعني الشامل، أصبح النظام السياسي من جملة أجزائه، فيكون النظام السياسي هو "مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها آلية التقرير السياسي، فنميز بين نظام سياسي وآخر بالنظر إلى طبيعة الهيئة التي تتحمل المسؤولية العليا؛ للتقرير التنفيذي، فإذا كانت مسندة لشخص واحد منفصل عن البرلمان كان النظام رئاسيا وإذا كان مسندة لحكومة مسؤولة تجاه البرلمان، كان النظام برلمانيا، وإذا كانت مسندة لهيئة عليا كاللجنة المركزية للحزب أو مجلسه الأعلى كان النظام مجلسياً، فالنظام الأول سائد في اميركا والبلاد التي نسخت دستورها، والنظام الثاني سائد في بريطانيا والبلاد التي اقتفت أثرها، أما النظام الثالث فساد في الاتحاد السوفيتي السابق والبلاد ذات المجالس العسكرية الثورية. (حسن صعب– ص 58)، فكل هذه السياسات تعتمد على قسط من الحق، ومخطئة على وجه الاطلاق، ولهذه العلة عندما لا يشترك كل فريق في السياسة اشتراكاً يلائم توجهاته وظنونه، يثور على الفريق الآخر، مع أن أحق الناس بالثورة هم المثقفون والعلماء والمفكرون وأصحاب الفضيلة.

وعلى مبدأ آخر أن صعوبة تحديد مفهوم السلطة نشأت عن كونها ظاهرة تتطور باستمرار، وتأخذ أشكالاً مختلفة لنظام لحكم، وبعبارة أخرى فإن السلطة السياسية عبارة عن خبرة إنسانية أصبحت ذات قيمة قانونية. ومن ثم يُعد نظام الحكم توزيعًا للسلطة والقوة بين أجزاء ومستويات الدولة، فعلماء السياسة يدرسون استخدامات هذا القوة، وكيفية توزيع السلط داخل الدولة، كما أنّ مقدار السلطة التي تحتفظ بها الحكومة يحدد نظام الحكم الذي تتمتع به الدولة. (المباركى، 1992، ص 123) المباركى محمد 1992 الدولة والمجتمع بالمغرب، إفريقيا الشرق المغرب.

وقد مرت بمراحل نوعية في تطورها, اعتباراً من العنف الناجم عن إرادة فجة للسيطرة على الآخر, إلى عمل اجتماعي لزج المواطن في عمل جماعي مشترك, ومن ناحية أخرى امتزجت السلطة بكل أوجه العلاقات الإنسانية في الحياة الاجتماعية المشتركة، وهي مرتبطة بكل تنظيم مؤسسي؛ إذ إن التعاون أو الصراع الناجم عن العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والجماعات هي نتيجة مباشرة لوضع السلطة في المجتمع. (الأسود، 1990، ص125).

حيث نتج مفهوم السلطة في الدولة ومفهوم الدولة في الحاكم حيث إن الحاكم يفرض القوانين التي تخضع لها الدولة، ويجعل الناس تحت سلطته، وقد أكد ماكيافلي ضرورة بلوغ الحاكم السلطة والقوة بحيث يجعل الناس يخضعون إلى سلطته وقرارته وأوامره إما بالقوة أو بالقوانين حيث أكد على أهمية القوة في انعدام السلطة، حيث إن عملية تنظيم السلطة السياسية تحدث بناء على العديد من المعطيات منها: تفعيل الدستور، وتفعيل القانون، وتفعيل دور القضاء والشرطة وجميع الأجهزة الحكومية المسخرة لخدمة الشعب.

إنّ المحرك الرئيس للتنظيمات السياسية الدولية من الحكومات والحكام، فهم مسؤولين عن سير عملية التنظيم السياسي للسلطة، وعدم وجود الفوضى في مجتمعاتها فنجد المجتمعات المتقدمة تمتاز بتنظيم سلطوي عال قد نجح هذا التنظيم في قيادة دولهم إلى النجاح وأساس ذلك التنظيم هو احترام القوانين والدستور من قبل كافة أفراد المجتمع؛ بل ومن الحاكم نفسه مع وجود ذلك الرادع المتمثل في العقاب والامتثال إلى القوانين في نص (الجزاء من جنس العمل).

تأتي هبة تلك التغطيات السياسية التي تحكم المجتمعات المتقدمة بما نجد في دول العالم الثالث من تغيرات في شكل التنظيمات السياسية التي تحكمها فتجد غياب الرادع الرئيس وهو القانون. والدستور، وتطاول بعضهم عليه مما يسبب في استضعاف المواطنين للقوانين التي تنظم المجتمعات فتجد الانعدام الأساسي لتلك المنتجعات متمثل في العجز الكامل للحاكم في توفير الأمن والأمان للمواطنين عليه يجب الامتثال إلى القوانين ولو بالقوة القصرية من أجل إعادة سيادة تلك الدول.

وتتجلى طبيعة التنظيمات السياسية في إدراك النظام البياني والممارسات السياسية التي تتشارك فعلياً في ممارسة السلطة ووضع القرارات السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت هذه القوى رسمياً أقرها الدستور والمتمثلة في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، أو مؤسسات غير رسمية متمثلة في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وقد ظهرت فكرة المصلحة في تنظيم السلطة السياسية في الأصل إلى كتاب "جان جاك روسو" (العقد الاجتماعي) حيث أحدث هذا الكتاب ثورة في التنظيم السياسي ساعد على الحفاظ على الأمن وضمان الحرية من كل الاختراقات، وكوسيلة

لتحقيق المساواة والرخاء بين الله الجميع وقد أخذ هذا الكيان شكل الدولة بسلطتها الحالية.

وحديثاً، ظهرت أولى المعاني لـ "النظام السياسي" بشكله الحالي في القرن الثامن عشر، حين ارتبطت بدايات التفكير فيه بمسألة "نشأة السلطة" في أشكالها البدائية الأولى وكيف تطورت، وقد كان الأكثر إسهاماً في هذا المجال كتاب "نظريات العقد الاجتماعي". وفي كتابه "روح القوانين" الصادر سنة 1748، قدم مونتسكيو أول معالجة للمعنى الأقرب لمفهوم النظام السياسي الذي نعرفه اليوم، حين تحدث عن الفصل بين السلطات (البياتي، 2002، ص 50).

أما منطق "روسو" في نشأة (المجتمع السياسي)، فإنه يتم من خلال العقد الاجتماعي بصيغة (أن يضع كلٌ منا شخصه وجميع قوته وضعاً مشتركاً تحت السلطة العامة للإرادة العامة، وفى حالة خضوع الإنسان لهذه الإرادة، فإن ذلك لا يعني نشأة حالة التبعية أو الاعتماد الأخلاقي، وأن الحاكم هو القاضي الوحيد الذي يقضي بما هو حاسم، وأن الحاكم من جانبه لا يفرض على مواطنيه قيودًا لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع، وأن سلطة الحاكم المطلقة لا يمكن تجاوزها. (الخواجة، 2014، ص61).

وعبر التاريخ، ظهرت أشكال عدة للأنظمة السياسية على مستوى المفهوم، كما ظهرت أيضاً على المستوى التاريخي، فالأنظمة السياسية رغم كونها مفهوماً مجرداً، فإنها كذلك تشير للأنماط التاريخية للسلطة التي من خلالها ينتقل هذا المفهوم إلى ميدان الفعل الاجتماعي والسياسي، وهى تتجسد في شخص الحاكم. (دايكان، 1993، ص105).

ولكن ما هو نظام الحكم؟ يعرَف نظام الحكم في نطاق العلوم السياسية، على أنه مجموعة من المعايير والأسس التي تحدد كيفية عمل السياسة في دولة ما،

وقد تكون هذه الأسس رسمية مثل: حكم فرنسا، أو غير رسمية مثل: المملكة المتحدة (Political, 2022).

وأهم أشكال الأنظمة الآتي ذكرها:

النظام الديمقراطي الليبرالي، والنظام الشيوعي هما نظامان سياسيان مختلفان تمامًا في الفلسفة والممارسة. وهذه بعض الفروقات الرئيسة بين النظامين:

1 –الحرية الفردية: يعد النظام الديمقراطي الليبرالي أن الحرية الفردية والحقوق المدنية هي قيم أساسية، في حين ينظر النظام الشيوعي إلى الحرية الفردية كشيء ثانوي، وأن الاهتمام بالمساواة الاجتماعية هو الأهم.

2 –الاقتصاد: يتميز النظام الديمقراطي الليبرالي بالاقتصاد الرأسمالي والحرية في التجارة والاستثمار والملكية الخاصة، بينما ينظر النظام الشيوعي إلى الاقتصاد الاشتراكي والتحكم الحكومي في الموارد الاقتصادية والإنتاج والتوزيع.

3 –الحكم: يختار النظام الديمقراطي الليبرالي حكامه من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، في حين يشكل الحزب الشيوعي الحاكم في النظام الشيوعي السلطة القائمة في الدولة

4 –الإعلام: يتميز النظام الديمقراطي الليبرالي بحرية الصحافة وحرية التعبير، بينما يتم التحكم في وسائل الإعلام في النظام الشيوعي، ويتم توجيهها بشكل كبير من قبل الحكومة.

5 –الدين: يتميز النظام الديمقراطي الليبرالي بحرية الدين والعقيدة، بينما ينظر النظام الشيوعي إلى الدين بشكل سلبي ويحاول قمع الإيمان الديني.

إنّ هــذه الفروق تعكس الاختلافات الأساسيــة في القيم والمبادئ بين النظامين السياسيين، وتؤثر على الطريقة التي يتم فيها تشكيل الحكومة وإدارة الدولة وتوجيه السياسات العامة.

تطور تنظيم السلطة السياسية في المجتمع الليبي:

إنّ العيش ضمن مجموعة هو حاجة غريزيّة عند الإنسان منذ القدم، فالإنسان مخلوقٌ اجتماعيٌّ بالفطرة، لا يقوى على الوحدة والعزلة، ومع تطوّر الزمن وتحضّر الناس حياةً وفكراً بدؤوا بالتجمّع ثم ظهرت الدول، والدولة هي مجموعةٌ من الناس الذين يتشاركون الأنشطة والحياة على بقعةٍ محددةٍ من الأرض، خاضعين لنظامٍ سياسيّ كانوا قد اتفقوا عليه؛ ليتولى شؤون حياتهم، مما يؤدي إلى النهوض بجوانب حياتهم المختلفة على الصعيد الاقتصاديّ والاجتماعيّ بما يضمن ازدهار الفرد وانتعاشه في ظلّها، وتقوم على أسسٍ ثلاثةٍ هي الشعب، والأرض، والسلطة السياسيّة، وتتنوع الدول وأشكالها في العالم، كما أن أنظمة الحكم فيها تختلف أيضاً، وباختلاف نظام الحكم في الدولة فإنّ دساتيرها وسياساتها وقوانينها الداخلية تختلف أيضاً. (عبدالإله بلقزيز، 2008، ص16)

فليبيا كمستعمرة إيطالية منذ عام 1912 كانت تدار كوحدة إدارية واحدة مسماه بشمال أفريقيا الإيطالية، ثم قسمت إلى قسمين كان يدير كل واحد منها حاكم إيطالي، وفي عام 1934 اعتمدت إيطاليا اسم «ليبيا» كاسم رسمي، وتنقسم إدارياً إلى ثلاثة أقاليم، وهي برقة، وطرابلس، وفزان– غات، براك، مرزق، هون– مناطق عسكريه"، بينما في عام 1937 قسم إقليم برقة إلى إقليم بنغازي، وإقليم درنة، أما إقليم طرابلس فقسم إلى إقليم طرابلس وإقليم مصراتة.

ثم بعد الحرب العالمية الثانية قامت بريطانيا وفرنسا بإخضاع ليبيا لإدارة عسكرية، فكانت برقة وطرابلس تحت إدارة بريطانية، وغدامس– وفزان كإقليم عسكري فرنسي مركزه غدامس.

ومنذ الاستقلال وخلال النظامين السابقين الملكي والجماهيري فقد كانت ليبيا تعد من الدول التي لديها مؤسسات إدارية وأمنية وثوابت إدارية وقانونية؛ وذلك خلال الفترة من 1951م–2011م، فقد حققت نوعا من الأمن والاستقرار السياسي، والاقتصادي والتنموي، وكانت هناك مصالحات فعالة، وتحقيق بعض التوافق بدلا من الفرقة التي كانت سائدة قبل ذلك، إلا أن النظام الملكي في بناء الدولة واستكمال استقلالها قد شابه نوع من الضعف، تمثل في السكوت علي جرائم الإبادة الجماعية والوقائع التي ارتكبها الإيطاليون بالشعب حقبة الاستعمار، إضافة إلى التحالف مع الحكومات الغربية، الأمر الذى أدى إلى الإطاحة به عام 1969م بثورة شعبية، نجحت في تأكيد الاستقلال الوطني والسياسي، وحماية الحدود الليبية، والتعبير عن المظالم الوطنية المشروعة ضد الفظائع والجرائم الاستعمارية، ومن ثم فقد حان الوقت لتصالح الوطن مع تاريخ هذين النظامين، ومما قد يؤخذ على النظام السابق أيضا تجنبه مفهوم النخبة في إطار نظام الديموقراطية المباشرة أو سلطة الشعب المطبق في ليبيا بعد عام (1997) والذي اعتمد على الأقل من الناحية النظرية على القرارات في مؤسسة المؤتمرات الشعبية الأساسية (اداة التشريع) واللجان الشعبية التي كان دورها تنفيد تلك القرارات، فالسلطة السياسية الشعبية في حد ذاتها هي تسخير القوة الاجتماعية للوصول إلى تحقيق مآرب أفراد المجتمع إلى تحقيق الحقوق المشروعة عبر القوانين السائدة في الدولة.

وبتوجيه النخبة السياسية التي هي مجموعة من الأفراد الذين بفضل أدوارهم التي يشغلونها في إطار العملية السياسية سيكون لديهم القدرة على التأثير في عمليات صنع القرار السياسي، وتنفيذه في كثير من الأحيان.

وبعد الإطاحة بسلطة الشعب خلال انتفاضة 2011 م، فما زال يتم العمل على نظام الشعبيات على الرغم من إصدار مجلس الوزراء قرارًا بشأن نظام الإدارة

المحلية، وهي المحافظات، والبلديات، والفروع البلدية، والمحلات، ومع بداية انتفاضة فبراير 2011م بدأت معالم النظام السياسي الجديد في ليبيا تتبلور مع إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي الذي هو عبارة عن هيئة أولية مؤقته ممثلة لوحدة التراب الليبي*بالمحاصصة*، فمنه بدأت معالم النظام السياسي الجديد في ليبيا تتبلور مع إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي، حين طرح رؤيته السياسية لمعالم "دولة ليبيا"، وهي الرؤية التي اتسمت بروح الليبرالية ممزوجة بقيم العدالة الاجتماعية في طرح يقترب كثيراً من فكرة دولة الرفاه الاجتماعي.فقد تضمنت هذه الرؤية الأولية ضرورة صياغة دستور يحدد اختصاصات مؤسسات الدولة المختلفة، ويفصل بين سلطاتها الثلاث، كما تبنت مبادئ الانتخاب الحر والمباشر، وحرية الرأي والتعبير، وحق تكوين التنظيمات السياسية، مع رفض تركيز السلطة في يد شخص واحد، وذلك في ضل دولة مدنية ديموقراطية، والتي أصبحت فيما بعد ديكتاتورية متنكرة بمظهر الديموقراطية، بمباركة ودعم قوي داخلية وخارجية دولية، فقد ظهر هذا النظام بشكل مركز في جمع عيوب ما سبقه، في تولية المناصب السيادية والحقائب الوزارية والعسكرية والمالية، وعقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والمواطنون لا يملكون ممارسة إرادتهم السياسية والمجتمعية، ولا أنهم يشعرون بأنهم ممثلون بشكل جيد.

ومما قد يؤخذ على سلطة هذه الهياكل السياسية الوطنية أنه يتم التلاعب بها من الخارج، فالأوامر والنماذج المؤسسية والتدفقات المالية، والشخصيات الكبرى جميعها يتم المجيء بها من خارج البلاد (الصخيرات– وجنيف) وذلك بالتناسب مع أهداف تتحدد هي أيضا، بالنظر إلى ما يحدث بالخارج، في ظل تجاهل دور القبائل، والشخصيات النافذة، ومكونات المجتمع ونخبه الأخرى والتي تمثل لاعبين ذوي خبرة كبيرة. إن مثل هذا التدخل أو التغلغل الخارجي الأجنبي هو في حد ذاته أمر بنيوي، لتفكيك أقاليم

المجتمع الليبي المعاصر، عن طريق المحاصصة؛ لإعادة ترسيخ المرجعيات التقليدية السياسية والثقافية الماضية.

وبنظرة تفسيرية لرؤية المجلس الانتقالي، نتوصل لملاحظتين رئيستين، الأولى هي التمسك بمدنية الدولة، والتأكيد على إتاحة حق المشاركة السياسية الفاعلة لكل مكونات المجتمع الليبي والتي أصبحت حبرا على ورق، أما الثانية فإنّ هذه الرؤية لم تتطرق لسياسات بنائية تفعيلية أو آليات تنفيذية؛ وقد عمل هذا المجلس بإصدار الإعلان الدستوري 2011/9/3م، الذي تم تعديله عشرات المرات، وإعلان قيام دولة ليبيا، كدولة ديموقراطية مدنية، دينها الإسلام تكفل سيادة القانون والقضاء المستقل وكدلك حرية التمتع بالحقوق الأساسية الإنسانية والمدنية (حرية الدين وحقوق المرأة)، ثم تشكيل حكومة بطرابلس وإجراء انتخابات لمؤتمر وطني؛ ليحل محله، وفيما يأتي قائمة ببعض الأحزاب التي شاركت في العملية الانتخابية وحصلت على مقاعد بالمؤتمر الوطني العام وهي. (المفوضية الوطنية للانتخابات، 2012).

-حزب تحالف القوة الوطنية وحزب العدالة والبناء وحزب الوطن والحزب الديموقراطي والاتحاد من أجل الوطن وحزب الإصلاح والتنمية.

وعلى الرغم من أن المجلس الانتقالي قد أكد في تصريحات متقدمة عن نواياه الحسنة اتجاه اتخاذ بعض الخطوات، فإنهّ كان من الضروري ان يطلق قوانين مؤقته؛ لضمان الحقوق حتى يتم التنسيق بين إعادة بناء النظام السياسي وإطلاق منظومة العمل والتنظيم السياسي داخل بنية المجتمع، إلا أنه كان يجب أن ندرك أنه من غير الممكن أن ننتظر ظهور نظام سياسي جديد فى ليبيا دون فرز نخب سياسية جديدة تقود هذا النظام، وترتقى بعناصره المادية والبشرية والمكانية.

إلا أنه قد أوجد عدة مؤسسات لتنظيم السلطة السياسية ومنها:

1- **السلطة التشريعية:** وهي السلطة التي تقوم بصياغة القوانين والتشريعات والتي تتمثل في البرلمان أو المجالس الشعبية.

2- **السلطة التنفيذية:** وهي السلطة التي تقوم بتنفيذ السياسات والقرارات والتشريعات التي صدرت عن السلطة التشريعية، وتتمثل في الحكومة أو الرئيس أو الوزراء.

3- **السلطة القضائية:** وهي السلطة التي تقوم بتطبيق القانون والفصل في النزاعات والمحاكمة، وتتمثل في المحاكم والقضاة.

4- **السلطة الدستورية:** وهي السلطة التي يمنح لها الدستور صلاحيات خاصة ومنها الحق في رصد دستورية القوانين والتشريعات، وتتمثل في المحكمة الدستورية.

5- **السلطة الإعلامية:** وهي السلطة التي تتحكم في وسائل الإعلام وتسيطر على محتواها وتوجه رسالتها، وتتمثل في الصحافة والإذاعة والتلفزيون.

6- **السلطة الاقتصادية:** وهي السلطة التي تتحكم في النظام الاقتصادي وتحدد سياسات النمو والتنمية الاقتصادية، وتتمثل في البنك المركزي، والهيئات الاقتصادية الحكومية.

وعلى ضوء ما تقدم فإن المجتمع الليبي قد شهد عدة تحولات كبرى خلال العقود الماضية، بدءًا من عهد المملكة الليبية في الخمسينيات من القرن الماضي، وعبر حكم معمر القذافي، وصولاً إلى ما بعد الانتفاضة الشعبية في عام 2011 فلكل فترة من هذه الفترات لها خصوصيتها فيما يتعلق بالإدارة والحكومة والهياكل التشريعية والتنفيذية، وفيما يأتي مسميات السلطة التشريعية والتنفيذية واسم الدولة منذ عام 1951 حتى الآن في ليبيا. (ابن حليم 2002، ص207 وما بعدها)

الاسم الرسمي للدولة في ليبيا:

1195- 1963: المملكة الليبية المتحدة، كانت ملكية دستورية وفيدرالية. وما بين عامي 1963-1969: أصبحت البلاد المملكة الليبية حيث تم إلغاء النظام الفيدرالي

وأصبحت البلاد مملكة موحدة. والسلطة التشريعية هي البرلمان (1951–1969) أي مجلس الأمة الذي يتألف من مجلسين: مجلس النواب، ومجلس الشيوخ.

أما السلطة التنفيذية فهي من اختصاص مجلس الوزراء بقيادة رئيس الوزراء، ويتألف من عدة وزارات تقليدية.

وفيما بين 1969–1977: الجمهورية العربية الليبية. وخلال عامي 1977–1986: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ومن 1986–2011 سميت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، واستمر لحين سقوط النظام. السبتمبري (1969–2011)، وخلال الفترة الأولى كان مجلس قيادة الثورة يعمل كهيئة تشريعية وتنفيذية حتى عام 1977 وبعدها حتى 2011م تم التحول إلى نظام ديموقراطي مباشر يدار بمؤتمرات شعبية، ولجان شعبية حيث يشارك المواطنون في المؤتمرات الشعبية الأساسية التي بدورها انتخاب المؤتمر الشعبي العام.

2011–2013: ليبيا بعد الإطاحة بالنظام، دخلت ليبيا فترة انتقالية أدارها المجلس الوطني الانتقالي. ومن 2014–2022: دولة ليبيا، وهي فترة انتقالية مستمرة، تهدف إلى الاستقرار وإصلاح الحكم. ما بعد الثورة (2011–2022)

2011–2012: المجلس الوطني الانتقالي عمل حكومة مؤقتة، مع وظائف تشريعية وتنفيذية.

2012: المؤتمر الوطني العام تم انتخابه لتكوين حكومة انتقالية وصياغة دستور جديد، لكنه واجه عدم الاستقرار السياسي.

2014–2023: مجلس النواب يقع مقره في طبرق، وهو معترف به دولياً كهيئة تشريعية شرعية.

ومنذ 2011م أصبحت البلاد تواجه أزمة مفتعلة، في ظل تحديات وصراعات وفوضى كبيرة، بعد انهيار النظام. فلم تعد القبائل والمدن تعترف بأية سلطه خارجية وتتناحر

في صراعات دموية، تترجم لنا تشتت المجموع الى أجزاء والذى يصبح فيه كل جزء مستقل ومنعزل بنفسه، فأنهكت البلاد وأزهقت الأرواح ودمرت الممتلكات، مع تزايد التدخل الأجنبي العسكري والسياسي السافر في الشأن الوطني، المدفوع بأطماع نهب ثروات ليبيا، وجعلها رهينة للاستعمار، ناهيك عن التهجير والنزوح، وتدمير البنية التحتية، وتفشي الفساد المالي، والإداري، والتنظيمي، وتراجع الإنتاج النفطي بسبب النزاعات والحروب بين الفصائل المختلفة من أبناء الوطن، مع ضعف في قيادة المؤسسات الحكومية. التي تفتقد القدرة للقضاء على فرض النظام وإدماج الفصائل المسلحة في إطار قانوني وطني. (المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مارس 1987 ص 70).

ولذا فأن الأزمة الليبية ليست قضية ثقافية أو قبلية؛ بل هي أزمة فشل القيادة السياسية والتدخل الخارجي، فالعنف في ليبيا ليس ثقافيا؛ بل سياسيا، ومن ثم فلابد من إعادة البناء، والعمل على المصالحة بدلا من الإصلاح السياسي بين كل الفئات والمناطق والمكونات الاجتماعية، وذلك بالرجوع للتقاليد والأعراف الاجتماعية للمصالحة مثل: "الميعاد وجبر الخواطر والصلح" ثم انشاء لجنة محلية للحقيقة، مقرها داخل ليبيا، تستند إلى العرف والتقاليد المحلية، يترأسها علماء الدين التقليديين، أو الأشراف وعلماء القبائل تأسيسا لتقاليد لها تاريخ يعود لبداية الاستقلال عام 1946م، فيما يعرف "بميثاق الحرابى" الذى بموجبه انهت نزاعات قبلية.

ولكن من الملفت للانتباه كيف استمر المجتمع الليبي في ظل انعدام الدولة والشرطة، والجيش، والأمن، مع تدفق السلاح وانتشاره في أيدي الأفراد والمليشيات والعصابات والمجرمين، وتدفق الهجرة غير الشرعية عبر جغرافية مترامية الاطراف مستباحة، ولكن ما سرّ هذا التماسك الاجتماعي والصمود والقدرة على الحكم الذاتي؛ في

ظل ظروف اقتصادية، واجتماعية قاسية، وتدخل أجنبي استعماري مبرمج قبل 2011م بسنوات ليست بكثيرة، وحكومات جُلبت من الخارج (الصخيرات– ثم جنيف)، إلا أن المجتمع الليبي فقد تمكن من المحافظة على بقائه بفضل مؤسساته الاجتماعية التقليدية، والدينية والتحالفات المحلية، على الرغم من انعدام الدولة مع تفاعل المناطق وبلديات الحكم المحلي في إدارة المجتمعات التي تديرها، بنوع من الحب للإنسان والأرض والعالم ولبعضنا البعض، بعيدا عن العنف في كثير من الأحيان وإن كان مُمارساً كلامياً فإنه لقهر قوى الظلم والاستعباد، ليبني عالما جديدا تسوده الحرية والعدالة وأخوة الإنسان لأخيه الإنسان.

ولذلك كان من الضروري الدعوة إلى عقد مؤتمر شامل يشارك فيه المجتمع حتى الجماعات العسكرية دون سلاح والمتطرفة ومؤيدي النظام الجماهيري والملكي، والسماح لهم بالعمل من اجل الاتفاق على المبادئ الأساسية، مما يعزز فرصة لحل الخطيئة الكبرى التي ارتكبها ائتلاف قادة عام 2011م الذين لم يكن لديهم برنامج واضح لبناء الدولة، وافتقارهم الواعي بالدور السلبي للتدخل الأجنبي.

ويمكن لليبيا إذا خلصت النوايا، وتوفر الإرادة السياسية والرغبة في التوصل إلى حلول سلمية لبناء الدولة الليبية المعاصرة، يمكن الاستفادة من نماذج تسوية الصراعات وتبني أساليب الحوار والمصالحة، كعملية السلام في جنوب افريقيا، ونموذج كولومبيا، وعملية السلام في إيرلندا، ونموذج روتدا... حيث يمكن لهذه النماذج وغيرها أن توفر استراتيجيات مهمة لتسوية الانشقاق السياسي من خلال الترويج للحوار الوطني والمصالحة وتعزيز العدالة الانتقالية وبناء الثقة بين الأطراف المختلفة.

ويفضل أن يكون الحوار الوطني شاملا وفق بعض هذه الثوابت التي أفرزتها منظمات ومكونات المجتمع في ملتقياتها عبر تراب الوطن، هذا إذا أُرِيد له النجاح، وبدعوة

كل أطياف المجتمع "المثقفون والعلماء ومشائخ الصوفية واعيان القبائل والنقابات التجارية والمهنية والشعراء، والمهجرين مع مشاركة المرأة مشاركة تامة؛ لتحملها أعباء كبيرة بسبب السلطة الذكورية. وذلك لبناء سلطة وطنية بإرادة ليبية، والثوابت هي، ليبيا دولة موحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، على كامل ترابها.

وحق المواطنة والهوية الليبية هما الأساس الذي تُبنى عليه الحقوق والواجبات، والمحافظة على موارد الشعب الليبي وثرواته، وصيانة حق الأجيال القادمة.

والعدالة في إدارة الثروات وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في مناطقهم وفق مفاهيم اللامركزية.

ليبيا دولة مدينة ديمقراطية والتداول السلمي على السلطة هو أساس نظام الحكم.

الإرهاب والتطرف بكل أنواعه والهجرة غير الشرعية وتجارة السلاح والمخدرات والتهريب، تُعد أفعالاً مجرمة شرعاً وعُرفاً و وقانوناً.

تجريم الفساد والاعتداء على مؤسسات الدولة العامة والخاصة ومقار البعثات الدبلوماسية، والهيئات الدولية، وما في حكمها.

التأكيد على حرية الرأي وتجريم خطاب الكراهية:

تفعيل قانون العفو العام، ورد المظالم، وجبر الخواطر ثم الضرر ضمن مبدأ العدالة الانتقالية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وضمان عودة كل النازحين والمهجرين دون قيد أو شرط؛ لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

واستقلالية السلطة القضائية واحترامها والانصياع لأحكامها.

أنظمة الحكم:

قسم علماء الاجتماع السياسي والسياسيون أنظمة الحكم، وبات التمييز بينها قائماً على مجموعة من التقسيمات، كمن يتولى رئاسة الدولة، أهو ملك أو رئيس

جمهورية أو حزب، أو تصنيف الأنظمة بحسب العلاقة بين السلطات فيها، هل هو نظام رئاسي أو برلماني أو مجلسي أو مختلط.

فأنظمة الحكم حسب العلاقة بين السلطات تتمثل عملية الحكم في سلطات ثلاث هي: **السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية**، وتتنوّع أنظمة الحكم المتبعة حسب العلاقة بين هذه السلطات إلى:

نظام الحكم المجلسين:

ويُسمّى بنظام حكومة الجمعيّة، ويقوم هذا النظام بتولي البرلمان مهام السلطة التشريعيّة، وأن تكون السلطة التنفيذية تابعة للبرلمان، ومن الأمثلة على الدول التي تتخذ من النظام المجلسين نظام حكم لها: سويسرا.

النظام الرئاسي:

وهو النظام الذي يُعّدُ السلطة التنفيذية أقوى من السلطة التشريعية، ويقوم هذا النظام على انتخاب رئيس يجمع بين كل من رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة المنبثقة عنها، بالإضافة إلى الفصل بين السلطات الثلاث، وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا من الأمثلة على الدول المتّخذة لهذا النظام نظام حكم لها.

النظام البرلماني:

وهو النظام الذي يقوم على أساس الموازنة بين السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة، حيث إنّ لكل من البرلمان والحكومة الحق في إسقاط الأخرى، يقوم النظام البرلماني على الفصل المرن بين السلطات مع وجود تعاون وتوازن بين الحكومة والبرلمان، على أن يرأس الدولة رئيس يسود ولا يحكم، فيما يتولى رئيس الوزراء مسؤولية الحكم. يمتاز النظام البرلماني بمرونة في العلاقة بين السلطات، فالسلطة التنفيذية منبثقة من البرلمان ومسؤولة أمامه، هو من يمنحها الثقة أو يسحبها منها، ومن ثم تتكون الحكومة من أعضاء الحزب أو الائتلاف الحائز على الغالبية البرلمانية، إلا

أنه في الوقت نفسه، تمارس الحكومة عملها باستقلالية تامة عن البرلمان ولها الحق بحله وبالدعوة لانتخابات مبكرة إذا فقدت دعم غالبية تمكنها من تنفيذ سياساتها. أما الرئيس فغالباً ما يتمتع في النظام البرلماني بصلاحيات محدودة وشرفية. دول كثيرة تعتمد نظام الحكم هذا، ومن الأمثلة على الدول المتخذة لهذا النظام: بريطانيا.

قائد رمدان (2013)، الدولة الاتحادية والدولة البسيطة والتجربة الدستورية في اليمن، ينظر صفحة 2.

النظام الجمهوري:

على مبدأ انبثاق السلطة من الشعب الذي ينتخب الحاكم رئيس الجمهورية بشكل مباشر، أو غير مباشر، ويفوضه بإدارة شؤون الدولة، ولمساعدتهم في تأمين حقوقهم، والمشاركة في كلّ مجالات الدولة الحياتية، السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا النظام يعود الحاكم أو الرئيس إلى رأي الشعب قيما يتعلق بالأمور والقضايا المهمة، كالدستورية والعلاقات الدولية، وذلك عن طريق الانتخاب والاستفتاء، ومن ثم فإن أساس هذا النظام هم الشعب، فالحاكم لن يستمر في السلطة إذا فقد رضا شعبه، ويتخذ النظام الجمهوري شكل النظام البرلماني حيث يتولى الرئيس مهام السلطة التنفيذية من خلال حكومة تكون مسؤولة أمام السلطة التشريعية، أو شكل النظام الرئاسي، حيث يتولى الحاكم رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية. ويرتكز هذا النظام فكرياً، بارتباطه بمبدأ الفصل بين السلطات بالفيلسوف الفرنسي مونتسكيو، الذي عده مبدأً أساسياً لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة، ومنع الاستبداد بالسلطة. (البياتي، مرجع سابق، ص 50 وما بعدها)

النظام الجماهيري:

هو نوع من الأنظمة السياسية التي تركز علي مشاركة المواطنين في صنع القرار علي المستوى المحلي والوطني والخارجي، وإدارة شؤون الدولة من خلال التفاعل المباشر في اتخاذ القرارات بتوافق واسع بين الأعضاء، بدلا من التركيز علي فرد أو مجموعة صغيرة في إطار التواصل بين الحكومة والمواطنين، ويختلف النظام

الجماهيري عن الأنظمة السياسية الأخرى مثل: البرلمانية والملكية أو حتى الديموقراطية التمثيلية، بالمرونة وغير مركزي، مع وجود هياكل محلية قوية، حيث يهدف إلى تعزيز الوعي الاجتماعي، والمشاركة المدنية، والشعور بالملكية والمسؤولية والشفافية بين الأفراد، والمساءلة من خلال مشاركة المجتمع في الرقابة على الحكومة.

الخلاصة:

نستخلص من هذا العرض بعض المعطيات لخروج السلطة السياسية الليبية من الأزمة والوصول إلى بناء دولة القانون ذات الهيئات المستقرة ذات شرعية دستورية.

إن لكل نظام سياسي مزاياه وعيوبه، وتختلف تجارب الدول بناء على السياق الأيديولوجي، والتاريخي، والحضاري، والاجتماعي.

ضرورة أهمية دراسة تجارب الدول التي واجهت تحديات مشابهة للحالة الليبية، والاستفادة منها في حل الاختناقات السياسية والاجتماعية، بما يتفق وخصوصية المجتمع الليبي.

لتحقيق الإصلاح المؤسسي والاستقرار للسلطة السياسية والأمنية القيام بتسوية سياسية واجتماعية شاملة، في ظل الاستفادة من تراثنا القيمي، والديني، والتاريخي، والثقافي. معالجة الانقسام المؤسسي والحكومي وتوحيد الميزانيات المتعلقة بالإنفاق.

استغلال الوعي المدني الجمعي ذا الحس الوطني، في مواجهة المخاطر كمحرك أساسي لبناء الدولة وسلطاتها المختلفة، تجسيد قيم المجتمع وثوابته في السياسة العامة والبناء المؤسسي التنظيمي للسلطات السياسية.

إعادة ترتيب الأمن والقضاء، وضمان الحريات العامة، وحقوق الإنسان وضمان مشاركة المكونات الثقافية، والعدالة، وتكافؤ الفرص في الوصول إلى الوظائف السياسية والاقتصادية.

المراجع:

-المباركي محمد 1992 الدولة والمجتمع بالمغرب، افريقيا الشرق المغرب.

-المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مارس 1987م السنة الأولي، العدد 2.

-ابن حليم مصطفي 2002، ليبيا، انبعاث أمة. وسقوط دولة، منشورات الجمل، كولونيا المانيا.

-المفوضية الوطنية للانتخابات- دليل انتخاب المؤتمر الوطني- دليل1- 2012).

-عبدالإله بلقزيز (2008)، الدولة والمجتمع، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

- Political Regimes: Characteristics and Examples", study, Retrieved 23/1/2022. Edited.

- بطرس غالي، ومحمود خيرى عيسي، المدخل في علم السياسة، ط4 القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، 1974.

- كنعان نواف 1999 القيادة الإدارية، مكتبة الثقافة والنشر والتوزيع، عمان الأردن.

- الموسوعة الحرة- ويكبيديا.

- صادق الأسود، عالم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، مطابع وزارة التعليم العراقية بغداد 1990.

- محمد الخواجة- تاريخ الفكر الاجتماعي والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ط 1، سنة 2014 منشورات مكتبة المتنبي.

- جان مارى دايكان علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصيلا, بيروت, المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع, سنة 1993.